

أثر التقنيات المالية على التحول الرقمي

اعداد الطالب/

عبد الكريم معاذ احمد

الرقم الأكاديمي /251001949

المشرف الثاني

د. فايز جراد

المشرف الرئيسي

د. الفيصل عبدالحميد

العام الجامعي

2025

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسولنا الأمين.

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساندني ودعمني في إنجاز رسالة الماجستير هذه، التي ما كانت لتتحقق لولا توفيق الله ثم دعمهم المتواصل.

أقدم جزيل شكري وامتناني للأستاذ الدكتور / الفیصل عبدالحمید، المشرف الرئيسي على هذه الرسالة، الذي كان لتوجيهاته القيمة وخبرته العميقة الأثر الأكبر في إثراء هذا البحث. كما أعرب عن عميق تقديري للمشرف الثاني الدكتور / فايز جرادة،

لتفضله بتقييم الرسالة وإثرائه بملاحظاته البناءة التي ساهمت في تطوير هذا العمل.

لا تغف الكلمات حق الشكر لوالديّ الكرام، اللذين كانا دعائي وسندي الدائم. وإلى زوجتي واخواني ومديري المباشر، الذين تحملوا غيابي وقدموا لي الدعم المعنوي والتحفيز المستمر. وأشكر أصدقائي وزملائي الذين شاركوني هذه الرحلة، فكانوا خير عون ورفاق. كما أقدم شكري لكل من قدم لي المساعدة أو معلومة، أو حتى كلمة تشجيع.

ختاماً، أسأل الله أن يكون هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الحيوي الذي تلعبه التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في دعم وتسريع التحول نحو مجتمع لا نقدي (Cashless Society) في المملكة العربية السعودية، وذلك في سياق أهداف رؤية المملكة 2030 الطموحة. تتسارع وتيرة التبنى الرقمي في المملكة، مما يجعل فهم مساهمة هذه التقنيات، من المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية إلى حلول الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، الشفافية، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

تتناول الدراسة مشكلة استمرار التعاملات النقدية رغم الجهود المبذولة، وتسعى لتحديد مدى مساهمة التقنيات المالية في تقليل هذا الاعتماد، والعوامل المحفزة والمعوقة التي تؤثر في هذا التحول، بالإضافة إلى تقييم مدى توافق المسار الحالي مع المستهدفات الوطنية لرؤية 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي.

لتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، جامعاً بين الدراسات المسحية التي تستهدف عينة من المستهلكين والمنشآت التجارية، والمقابلات المتعمقة مع خبراء ومسؤولين في القطاع المالي والجهات التنظيمية (مثل البنك المركزي السعودي "ساما" والمدفوعات السعودية). كما تم تحليل البيانات الثانوية من التقارير الرسمية والوثائق الاستراتيجية المتعلقة برؤية 2030 والمدفوعات الرقمية.

خلصت النتائج الأولية إلى أن التقنيات المالية قد أحدثت قفزة نوعية في تقليل التعاملات النقدية، مدفوعة بزيادة الوعي، وسهولة الاستخدام، وتوفر البنية التحتية الرقمية المتقدمة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالشمول المالي لجميع شرائح المجتمع، الأمن السيبراني، والحاجة لتعزيز الثقافة المالية الرقمية.

بناءً على النتائج، يقدم البحث توصيات عملية واستراتيجية للجهات المعنية لتعزيز الاستفادة من التقنيات المالية، تذليل العقبات، وتسريع وتيرة التحول نحو مجتمع سعودي لا نقدي بالكامل بحلول عام 2030، بما يدعم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

- 1.1. المقدمة
- 1.2. مشكلة البحث
- 1.3. أسئلة البحث
- 1.4. أهداف البحث
- 1.5. أهمية البحث (العلمية والتطبيقية)
- 1.6. حدود البحث (الزمانية، المكانية، الموضوعية)
- 1.7. مصطلحات البحث

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

- 2.1. مفهوم التقنيات المالية الحديثة (FinTech)
 - 2.1.1. تعريف FinTech ونشأتها وتطورها
 - 2.1.2. أنواع التقنيات المالية الحديثة وأبرز تطبيقاتها (المدفوعات الرقمية، المحافظ الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، البلوك تشين، إلخ)
 - 2.1.3. أهمية التقنيات المالية في الاقتصاد العالمي
- 2.2. مفهوم الاقتصاد اللا نقدي (Cashless Economy)
 - 2.2.1. تعريف الاقتصاد اللا نقدي ومكوناته
 - 2.2.2. فوائد التحول نحو الاقتصاد اللا نقدي (الكفاءة الاقتصادية، الشفافية، مكافحة الفساد، إلخ)

2.2.3. تحديات ومخاطر التحول اللا نقدي (الأمن السيبراني، الشمول المالي، الخصوصية، الثقافة المجتمعية)

2.2.4. تجارب عالمية ناجحة في التحول اللا نقدي

2.3. رؤية المملكة 2030 ودورها في التحول الرقمي والمالي

2.3.1. نبذة عن رؤية المملكة 2030 وأهدافها الرئيسية

2.3.2. برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) وأهدافه الاستراتيجية المتعلقة بالابتكار المالي والمدفوعات الرقمية

2.3.3. دور الجهات الحكومية والتنظيمية (البنك المركزي السعودي "ساما"، المدفوعات السعودية، هيئة السوق المالية) في دعم التحول الرقمي المالي

2.4. الدراسات السابقة المتعلقة بالتقنيات المالية والتحول اللا نقدي

2.4.1. دراسات تناولت دور FinTech في تقليل الكاش (عالمياً وعربياً)

2.4.2. دراسات تناولت التحول الرقمي والمالي في المملكة العربية السعودية

2.4.3. التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته

3.1. منهج البحث المتبع (وصفي تحليلي، أو مختلط)

3.2. مجتمع وعينة البحث

3.2.1. تحديد مجتمع الدراسة (المستهلكون، التجار، الخبراء)

3.2.2. تحديد حجم العينة وطريقة اختيارها

3.3. أدوات جمع البيانات

3.3.1. الاستبيان (تصميمه، محاوره، مقياسه، صدقه وثباته)

3.3.2. المقابلة (تصميم أسئلة المقابلة، اختيار المبحوثين)

3.3.3. تحليل المحتوى والبيانات الثانوية

3.4. طرق تحليل البيانات

3.4.1. التحليل الإحصائي (الوصفي والاستدلالي)

3.4.2. تحليل البيانات النوعية (المقابلات والمحتوى)

3.5. الصعوبات التي واجهت الباحث

الفصل الرابع: تحليل وعرض النتائج

4.1. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

4.2. تحليل واقع تبني التقنيات المالية الحديثة في المملكة (وفقاً لبيانات الاستبيان)

4.2.1. معدلات استخدام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية

4.2.2. أسباب استخدام/عدم استخدام المدفوعات الرقمية

4.2.3. التفضيلات تجاه طرق الدفع المختلفة

4.3. تحليل أثر التقنيات المالية على تقليل التعاملات النقدية

4.3.1. عرض وتحليل البيانات الإحصائية الرسمية (ساما، هيئة الإحصاء)

4.3.2. تحليل رؤى الخبراء حول هذا الأثر (من المقابلات)

4.4. تحليل التحديات التي تواجه التحول اللا نقدي في المملكة

4.4.1. تحديات تقنية

4.4.2. تحديات ثقافية واجتماعية

4.4.3. تحديات أمنية وتنظيمية

4.5. تحليل مدى توافق الإسهام الحالي مع مستهدفات رؤية 2030

4.5.1. مقارنة الأداء الحالي بالمؤشرات المستهدفة

4.5.2. تقييم فعالية السياسات والمبادرات القائمة

الفصل الخامس: النتائج، التوصيات، والدراسات المستقبلية

5.1. ملخص لأهم نتائج البحث الرئيسية

5.2. الإجابة عن أسئلة البحث

5.3. التوصيات بناءً على النتائج (موجهة للجهات الحكومية، البنوك، الشركات، والمستهلكين)

5.4. مقترحات لدراسات مستقبلية

المراجع

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

1.1 المقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية في المشهد المالي، مدفوعة بالتقدم المتسارع في التقنيات المالية هذه التقنيات، التي تشمل طيفاً واسعاً من الابتكارات كأنظمة المدفوعات الرقمية والمحافظ (FinTech) الإلكترونية، لا تُعيد تعريف الخدمات المالية فحسب، بل تُسهم أيضاً في صياغة اقتصادات حديثة تعتمد هذا التوجه نحو الاقتصادات اللا نقدية. بشكل متزايد على المعاملات غير النقدية أصبح سمة بارزة للاقتصادات المتقدمة، لما له من فوائد جمة تتمثل في تعزيز (CashlessEconomies) (Al-Hussain, 2024) الكفاءة، الشفافية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعامل النقدي.

في المملكة العربية السعودية، يكتسب هذا التحول أهمية استراتيجية قصوى، كونه أحد الركائز الأساسية لرؤية تهدف هذه الرؤية إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يعتمد على الابتكار والرقمنة. المملكة 2030 الطموحة ، وجود علاقة (Kumar & Sharma, 2023) في كافة القطاعات. وقد أظهرت دراسات عالمية، كدراسة ومعدلات تقليل استخدام النقد، بينما أشارت دراسات إقليمية، مثل FinTech إيجابية قوية بين انتشار أدوات ، إلى التحديات التنظيمية والثقافية التي تواجه هذا التحول في منطقة (Al-Saud & Khan, 2022) عمل الشرق الأوسط.

من هنا، يأتي التركيز على التحول نحو مجتمع لا نقدي كهدف حيوي يدعم مبادئ الشفافية الاقتصادية، يُقلل من تكاليف إدارة النقد، ويُسهم في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي. تهدف هذه الرسالة إلى سد الفجوة البحثية الناتجة عن الحاجة إلى تحليل مُحدّث ومُركّز يقيس الأثر المباشر للتقنيات المالية الحديثة على جهود المملكة نحو تحقيق هذا التحول، مع تحليل الأثر، التحديات، والفرص المتاحة ضمن الإطار الزمني لرؤية 2030.

1.2 مشكلة البحث

على الرغم من الدعم الحكومي غير المسبوق والتقدم الملحوظ في تبني التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في المملكة العربية السعودية، والذي يندرج تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) وأهداف رؤية 2030 الطموحة، لا يزال هناك جزء كبير من التعاملات اليومية يتم نقدًا (Cash).

هذا الواقع يثير تساؤلات حول مدى الإسهام الفعلي للتقنيات المالية الحديثة في تقليل حجم التعاملات النقدية في المملكة، والعوامل التي تؤثر في هذا التحول، سواء كانت محفزات أو معوقات.

أسباب التعمق في المشكلة وأهميتها (تبرير الاهتمام):

1. الخسائر الاقتصادية والتكاليف التشغيلية (التعليل بالأرقام):

- تكمُن أهمية دراسة هذه المشكلة في التكاليف الباهظة التي يتحملها الاقتصاد السعودي نتيجة استمرار الاعتماد على النقد المادي. تشير التقديرات العالمية إلى أن تكلفة إدارة النقد (طباعة، فرز، نقل، تخزين، أمن، ومعالجة الأموال) قد تصل إلى ما بين 0.5% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد (Bank for International Settlements, 2023). وفي سياق حجم الاقتصاد السعودي، فإن هذه النسبة تمثل مليارات الريالات سنوياً. إن عدم تحقيق هدف التحول الكامل نحو مجتمع لا نقدي يؤدي إلى:
- زيادة تكاليف التشغيل على المؤسسات المالية والمنشآت التجارية.
- إعاقة جهود الشفافية ومكافحة غسيل الأموال والفساد، حيث يوفر التعامل النقدي مساحة واسعة للاقتصاد غير الرسمي.
- تقليل كفاءة التسويات المالية على مستوى النظام المصرفي الوطني.

2. الفجوة المعرفية وندرة الدراسات المحددة (ما توصل إليه الباحثون السابقون):

على الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت التحول الرقمي في المملكة بشكل عام، أو أثر التقنيات المالية عالمياً (كما في القسم 2.4)، إلا أن هناك ندرة واضحة في الدراسات العربية الحديثة والمركزة التي:

• تُقارن بشكل كمي ومباشر الإسهام الحالي للتقنيات المالية بـ المستهدفات الرقمية المحددة لرؤية 2030 (70% من التعاملات غير نقدية بحلول 2030).

• تستخدم منهجية مختلطة لدمج وجهات نظر الأطراف الفاعلة الثلاثة: المستهلك، المنشأة التجارية، والجهات التنظيمية (ساما والمدفوعات السعودية)، لتقديم رؤية شاملة وعميقة للجوانب التقنية والثقافية والتشريعية للمشكلة.

• تُقدم تحليلاً معمقاً للتحديات الثقافية والاجتماعية التي لا تزال تُبقي التعامل النقدي خياراً مفضلاً لدى بعض شرائح المجتمع.

3. المشكلة القائمة لدى مجتمع وعينة الدراسة (ما ستساهم الدراسة في حله):

المشكلة الحقيقية التي تواجه مجتمع الدراسة (المستهلكون والمنشآت) هي:

الفئة	المشكلة التي ستساهم الدراسة في حلها
المستهلكون	وجود حاجز ثقافي أو معرفي أو أمني يعيق التبني الكامل، مما يبقي شريحة منهم خارج منظومة الشمول المالي الرقمي.
المنشآت التجارية	عدم وجود فهم واضح للعوائد الاقتصادية طويلة الأمد لتبني أنظمة الدفع الرقمي مقابل تكاليفها الأولية، خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
الجهات التنظيمية	الحاجة إلى توصيات عملية ومبنية على بيانات تُحدد بدقة أي الفجوات (التقنية أم الثقافية أم التشريعية) هي الأكثر إعاقة للوصول إلى هدف 2030

لهذا، تبرز الحاجة إلى فهم عميق لفعالية المبادرات القائمة، وتحديد الفجوات التي قد تحول دون تحقيق هدف التحول الكامل نحو مجتمع لا نقدي بحلول 2030. تسعى هذه الدراسة لمعالجة هذه المشكلة من خلال تقييم واقعي لدور FinTech وتحدياتها في السياق السعودي، وتقديم توصيات مستنيرة تساهم في تسريع مسار التحول.

1.3 أسئلة البحث

يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي أبرز أنواع وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة المستخدمة حالياً في قطاع المدفوعات بالمملكة العربية السعودية؟

ما هو مستوى تبني واستخدام التقنيات المالية الرقمية لدى كل من المستهلكين والمنشآت التجارية في المملكة؟

ما مدى إسهام التقنيات المالية الحديثة في تقليل حجم وقيمة التعاملات النقدية ضمن الاقتصاد السعودي؟

ما هي أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول نحو مجتمع لا نقدي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مختلف الأطراف المعنية؟

إلى أي مدى تتوافق المساهمة الحالية للتقنيات المالية مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي في تقليل الاعتماد على الكاش؟

1.4 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

تحليل مفهوم التقنيات المالية الحديثة وأنواعها ذات الصلة بقطاع المدفوعات في المملكة.

قياس مستوى تبني واستخدام المدفوعات الرقمية بين المستهلكين والمنشآت التجارية في السعودية.

تقييم الإسهام الفعلي للتقنيات المالية في تقليل حجم التعاملات النقدية في الاقتصاد السعودي.

تحديد أبرز التحديات التي تعترض عملية التحول نحو مجتمع لا نقدي في المملكة.

تحديد مدى توافق الأداء الحالي مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي في تقليل الكاش.

اقتراح توصيات عملية للجهات ذات العلاقة لتعزيز التحول اللا نقدي في المملكة.

1.5 أهمية البحث

تُبرز هذه الدراسة أهميتها من جوانب متعددة ترتبط مباشرةً بالفجوة البحثية التي تسعى لسدها والأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030:

1. الأهمية العلمية/النظرية

تُساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتقنيات المالية (FinTech) والاقتصادات اللانقدية في سياق يندر فيه البحث المخصص، وذلك عن طريق:

تطبيق النماذج النظرية: اختبار مدى انطباق النماذج النظرية لتبني التكنولوجيا (مثل نموذج UTAUT أو TAM) على أدوات الدفع الرقمي تحديداً في البيئة السعودية، مما يُضيف بعداً جديداً لهذه النماذج في سياق الاقتصادات الناشئة.

بناء إطار تحليلي: تطوير إطار عمل تحليلي يربط بين المتغيرات المستقلة للتقنيات المالية (كفاءة التطبيقات، الأمن، الشمول المالي) وبين المتغير التابع لتقليل التعامل النقدي، مما يُوفر أساساً منهجياً لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

سد الفجوة المنهجية: تقديم نتائج شاملة وموثوقة من خلال المنهج المختلط (Mixed Methods)، الذي يدمج التحليل الكمي (الاستبيانات الإحصائية) مع التحليل النوعي (رؤى الخبراء الرسميين)، مما يرفع من مستوى المصداقية والتعميم للنتائج.

2. الأهمية التطبيقية/العملية

تُقدم نتائج وتوصيات عملية مُستنيرة ومبنية على بيانات، موجهة مباشرة لخدمة أهداف التنمية الوطنية:

لصناع القرار والجهات التنظيمية (ساما، المدفوعات السعودية):

تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في سلوك المستهلكين والتجار تجاه النقد، مما يمكنهم من صياغة سياسات ومبادرات أكثر استهدافاً وفعالية لتعزيز التحول اللا نقدي.

قياس مدى التوافق الفعلي بين الأداء الحالي والمستهدفات الرقمية لرؤية 2030، مما يساعد في إعادة توجيه الجهود لتسريع الوصول إلى هدف 70% من التعاملات غير النقدية.

للقطاع الخاص (البنوك وشركات FinTech):

فهم المخاوف الأمنية والثقافية لدى الجمهور، مما يساعد هذه الشركات في تصميم حلول مالية أكثر أماناً وموثوقية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

تحديد القطاعات الجغرافية أو الديموغرافية التي لا تزال متخلفة في التبني، لتركيز حملات التوعية والانتشار التقني عليها.

3. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

تُسلط الدراسة الضوء على الفوائد المترتبة على حل المشكلة، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد والمجتمع:

تعزيز الكفاءة الاقتصادية: تقليل التكاليف التشغيلية الهائلة المرتبطة بإدارة النقد (والتي تقدر بمليارات الريالات سنوياً)، وتحرير هذه الموارد لتوجيهها نحو الاستثمار والنمو.

تحسين الشفافية والنزاهة: دعم جهود الدولة في مكافحة الفساد والتهرب الضريبي وغسيل الأموال، عن طريق دمج المعاملات المالية بالكامل في النظام الرسمي القابل للتتبع.

تعزيز الشمول المالي: تحديد العوائق التي تمنع دمج شرائح المجتمع غير المتعاملة مع البنوك (Unbanked) في النظام المالي الرسمي عبر حلول الدفع الرقمية.

1.6 حدود البحث

لضمان التركيز والدقة، تلتزم هذه الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على التقنيات المالية التي تُسهم بشكل مباشر في المدفوعات وتقليل التعامل النقدي، مثل بطاقات الدفع الإلكترونية، المحافظ الرقمية، وتطبيقات الدفع عبر الجوال. بينما قد لا تتناول التقنيات المالية الأخرى ذات الصلة بالاستثمار أو التمويل الجماعي بشكل مباشر في سياق تقليل الكاش.

الحدود المكانية: يقتصر النطاق الجغرافي للدراسة على المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: تُغطي الدراسة الفترة الزمنية من إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016 وحتى نهاية عام 2024، مع التركيز على البيانات والإحصائيات الحديثة التي تعكس أثر هذه التقنيات خلال هذه الفترة.

1.7 مصطلحات البحث

لضمان فهم موحد للمفاهيم الرئيسية المستخدمة في الرسالة، تُقدم التعريفات الإجرائية التالية:

التقنيات المالية الحديثة (FinTech): تُعرف إجرائياً في هذا البحث بأنها الابتكارات التكنولوجية التي تُقدم خدمات مالية مُحسّنة أو بديلة للخدمات التقليدية، مع التركيز على تلك المتعلقة بأنظمة الدفع الرقمية، المحافظ الإلكترونية، ونقاط البيع الذكية.

التحول اللا نقدي (Cashless Transformation): يُشير إلى العملية التي يتم فيها تقليل الاعتماد على النقد المادي في المعاملات المالية واستبداله بوسائل دفع إلكترونية ورقمية، بهدف الوصول إلى مجتمع تُصبح فيه المعاملات النقدية استثناءً بدلاً من القاعدة.

رؤية المملكة 2030: هي خطة استراتيجية شاملة أطلقتها المملكة العربية السعودية عام 2016، تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المالي.

البنك المركزي السعودي (ساما - SAMA): هو السلطة النقدية والبنك المركزي للمملكة العربية السعودية، والمسؤول عن تنظيم القطاع المصرفي والمالي والإشراف عليه، ودعم الابتكار في التقنيات المالية.

المدفوعات السعودية (Saudi Payments): هي الجهة الوطنية المسؤولة عن تطوير وتشغيل البنية التحتية الوطنية للمدفوعات في المملكة، بما في ذلك شبكة "مدى" وأنظمة الدفع الأخرى.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مفهوم التقنيات المالية الحديثة (FinTech)

يُمثل هذا القسم حجر الزاوية في فهم موضوع البحث، حيث يُقدم تعريفاً شاملاً للتقنيات المالية، مع التركيز على تطبيقاتها الأكثر صلة بتقليل التعاملات النقدية.

2.1.1 تعريف FinTech ونشأتها وتطورها

شتق مصطلح التقنيات المالية (FinTech) من دمج كلمتي "التمويل" و"التكنولوجيا" (Finance and Technology). يُعرّف هذا المفهوم على نطاق واسع بأنه "تطبيق التكنولوجيا في تصميم، أو تقديم، أو استهلاك الخدمات المالية" (Arner et al., 2015, p. 32). لا يقتصر دور FinTech على أتمتة العمليات المالية التقليدية فحسب، بل يمتد إلى تقديم حلول جديدة ومُحسّنة للمستهلكين والشركات، وغالباً ما يتم ذلك عبر منصات غير بنكية.

يُمكن تتبع نشأة FinTech عبر ثلاث موجات رئيسية (Gomber et al., 2018):

الموجة الأولى (FinTech 1.0): في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وركزت على أتمتة العمليات المصرفية الداخلية (مثل أجهزة الصراف الآلي والتحويلات الإلكترونية).

الموجة الثانية (FinTech 2.0): بدأت في أواخر التسعينات وبداية الألفية، مدفوعة بظهور الإنترنت، وركزت على الخدمات المالية عبر الإنترنت (Online Banking).

الموجة الثالثة (FinTech 3.0): وهي الموجة الحالية (ما بعد الأزمة المالية 2008)، والتي تتميز بالتركيز على الابتكار المفتوح، البيانات الضخمة (Big Data)، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) لتقديم خدمات منافسة للبنوك التقليدية.

2.1.2 أنواع التقنيات المالية الحديثة وأبرز تطبيقاتها

تتنوع تطبيقات FinTech بشكل كبير، ولكن في سياق التحول نحو مجتمع لا نقدي، تبرز الأنواع التالية:

المدفوعات الرقمية (Digital Payments): تُعد الركيزة الأساسية لتقليل التعاملات النقدية. تشمل هذه المدفوعات بطاقات الخصم والائتمان (مثل بطاقات مدى)، التحويلات المصرفية الفورية عبر الإنترنت، وأنظمة الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR codes). تهدف هذه التقنيات إلى توفير بدائل سريعة وآمنة ومريحة للدفع النقدي.

المحافظ الإلكترونية (E-wallets): تطبيقات على الهواتف الذكية تُمكن المستخدمين من تخزين الأموال، ربط البطاقات البنكية، وإجراء المدفوعات إلكترونياً في المتاجر وعبر الإنترنت. تُسهّم المحافظ الإلكترونية، مثل Apple Pay و Mada Pay و STC Pay في السعودية، في تيسير الدفع وتقليل الحاجة لحمل النقود.

نقاط البيع الإلكترونية (POS Terminals): هي الأجهزة التي تُستخدم في المتاجر والمؤسسات لقبول المدفوعات ببطاقات الخصم والائتمان أو عبر المحافظ الإلكترونية. يُعد انتشار هذه الأجهزة وتطورها عاملاً حاسماً في تعزيز المدفوعات غير النقدية.

خدمات الدفع عبر الجوال (Mobile Payments): تتضمن استخدام الهواتف الذكية لإجراء عمليات الدفع، سواء عن طريق تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، رموز QR، أو التطبيقات المخصصة، مما يوفر تجربة دفع سلسلة ومدمجة.

تتنوع تطبيقات FinTech، ولكن في سياق هذا البحث، يجب التركيز على التصنيفات التي تخدم تقليل التعامل النقدي (Haddad & Hornuf, 2019):

المدفوعات الرقمية (Digital Payments): تُعد الركيزة الأساسية لتقليل التعاملات النقدية. تشمل هذه الفئة التحويلات البنكية الفورية، بطاقات الخصم والائتمان، ونظام الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Codes).

المحافظ الإلكترونية (E-wallets): تُعتبر واجهات دفع قائمة على الهاتف المحمول تُمكن المستخدمين من تخزين القيمة وإجراء المدفوعات إلكترونياً. في السياق السعودي، تُعد المحافظ المعتمدة على تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) جزءاً أساسياً من هذا التصنيف.

الإقراض والإقراض الجماعي (Lending & Crowdfunding): حلول تُستخدم لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يقلل اعتمادها على التمويل النقدي التقليدي.

2.1.3 أهمية التقنيات المالية في الاقتصاد العالمي

تلعب التقنيات المالية دوراً محورياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي من خلال: تعزيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية، خفض تكاليف المعاملات، زيادة الشمول المالي عبر توفير الوصول إلى الخدمات المصرفية لشرائح أوسع من السكان، وتحفيز الابتكار في القطاع المالي. هذه الأهمية تتضاعف

عند النظر إلى هدف التحول اللا نقدي، حيث تُقدم FinTech الأدوات والمنصات اللازمة لتحقيق هذا التحول على نطاق واسع.

2.2 مفهوم الاقتصاد اللا نقدي (Cashless Economy)

يُمثل هذا القسم شرحاً وافياً للمتغير التابع في الدراسة، وهو الهدف الاستراتيجي الذي تسعى التقنيات المالية لتحقيقه.

2.2.1 تعريف الاقتصاد اللا نقدي ومكوناته

يُعرّف الاقتصاد اللا نقدي (Cashless Economy) بأنه نظام اقتصادي يتم فيه استبدال الغالبية العظمى من المعاملات بالنقود الورقية والمعدنية بوسائل دفع إلكترونية ورقمية موثقة (Central Bank of Saudi Arabia, 2024).

ملاحظة: لا يعني الاقتصاد اللا نقدي الإلغاء التام للنقد، بل تقليل استخدامه ليُصبح استثناءً (OECD, 2021).

مكونات التحول اللا نقدي: يتطلب التحول الناجح ثلاثة مكونات أساسية يجب شرحها للقارئ:

البنية التحتية الرقمية: وجود شبكات دفع وطنية قوية وموثوقة (مثل شبكة "مدى" ونظام "سريع" في السعودية) ونظام اتصالات مستقر.

الإطار التنظيمي: تشريعات داعمة للابتكار (مثل Regulatory Sandbox لساما) وقوانين حماية المستهلك والبيانات (Data Protection).

القبول المجتمعي: ثقة عالية في أنظمة الدفع الرقمي ووعي كافٍ لتبنيها من قبل كافة شرائح المجتمع (الشمول المالي الرقمي).

2.2.2 فوائد التحول نحو الاقتصاد اللا نقدي

للتحول إلى الاقتصاد اللا نقدي العديد من الفوائد الجوهرية، منها:

الكفاءة الاقتصادية: يُقلل من التكاليف المرتبطة بإدارة النقد (الطباعة، النقل، التأمين، العد)، ويزيد من سرعة وكفاءة المعاملات.

الشفافية ومكافحة الفساد: تُسهل المدفوعات الرقمية في تتبع مسار الأموال، مما يُقلل من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ويُصعّب عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

الأمن والأمان: يُقلل من مخاطر السرقة والسطو على الأفراد والشركات، حيث لا تكون هناك حاجة لحمل كميات كبيرة من النقود.

تتبع وتحليل البيانات: تُولد المعاملات الرقمية بيانات قيمة يُمكن استخدامها لتحليل الأنماط الاستهلاكية، تحسين السياسات الاقتصادية، وتطوير خدمات مالية أكثر استهدافًا.

الشمول المالي: يُمكن أن يُسهم في إدماج شرائح المجتمع غير المتعاملة مع البنوك في النظام المالي الرسمي عبر حلول دفع رقمية مُيسرة.

2.2.3 تحديات ومخاطر التحول اللا نقدي

رغم فوائده، يواجه التحول اللا نقدي تحديات عدة يجب التعامل معها بحذر:

الأمن السيبراني ومخاطر الاحتيال: تزداد مخاطر الجرائم الإلكترونية، اختراق البيانات، وسرقة الهوية مع ازدياد التعاملات الرقمية، مما يتطلب استثمارات مستمرة في أنظمة الأمن.

الشمول المالي الرقمي: ضمان وصول التقنيات والبنية التحتية اللازمة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك كبار السن، ذوي الدخل المنخفض، وسكان المناطق النائية الذين قد يفتقرون للوصول إلى الإنترنت أو الأدوات الرقمية.

مخاوف الخصوصية وحماية البيانات: قد يشعر الأفراد بالقلق بشأن جمع واستخدام بياناتهم المالية والشخصية، مما يتطلب أطراً قانونية وتشريعية قوية لحماية هذه البيانات.

الثقافة المجتمعية ومقاومة التغيير: تغيير العادات المتأصلة في التعامل النقدي يتطلب حملات توعية مكثفة وجهوداً لزيادة الثقة بالتقنيات الجديدة.

البنية التحتية الرقمية: الحاجة إلى بنية تحتية قوية وموثوقة للاتصالات والإنترنت لضمان استمرارية الخدمات الرقمية.

2.2.4 تجارب عالمية ناجحة في التحول اللا نقدي

شهدت عدة دول نجاحات لافتة في التحول نحو مجتمع لا نقدي، مثل:

السويد: تُعتبر من الدول الرائدة عالمياً في هذا المجال، حيث تُفضل الغالبية العظمى من المعاملات الرقمية، مدفوعة بوعي مجتمعي عالٍ ودعم حكومي قوي.

كوريا الجنوبية: حققت تقدماً كبيراً في استخدام البطاقات البنكية والمدفوعات عبر الجوال، بدعم من سياسات حكومية مشجعة وبنية تحتية متطورة.

الصين: شهدت طفرة هائلة في المدفوعات عبر الجوال من خلال تطبيقات مثل WeChat Pay و Alipay، مما حولها إلى مجتمع شبه لا نقدي في غضون سنوات قليلة.

تُقدم هذه التجارب دروساً قيمة حول أهمية الدعم الحكومي، الابتكار في القطاع الخاص، وتثقيف المستهلكين لتحقيق التحول اللا نقدي.

2.3 رؤية المملكة 2030 ودورها في التحول الرقمي والمالي

هذا القسم يُقدم الإطار المؤسسي والبيئي الذي تُجرى فيه الدراسة.

2.3.1 نبذة عن رؤية المملكة 2030 وأهدافها الرئيسية

أطلقت رؤية المملكة 2030 في عام 2016 كخطة طموحة لتحويل اقتصاد المملكة من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام، قائم على الابتكار والمعرفة. تركز الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية: مجتمع

حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح. يُعد التحول الرقمي، بما في ذلك رقمنة التعاملات المالية، عنصراً حاسماً في تحقيق أهداف هذه المحاور، حيث يُعزز الكفاءة، ويُوفر فرصاً اقتصادية جديدة، ويُحسن جودة الخدمات للمواطنين والمقيمين.

2.3.2 برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) وأهدافه الاستراتيجية

يُعد برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) أحد البرامج الرئيسية ضمن رؤية 2030، وهو مُصمم لتطوير قطاع مالي متنوع وفعال يدعم نمو الاقتصاد الوطني. من أهداف البرنامج الاستراتيجية:

زيادة كفاءة الخدمات المالية: من خلال تبني التقنيات الحديثة وتحسين البنية التحتية للمدفوعات.

تعزيز الابتكار في القطاع المالي: دعم نمو شركات FinTech والحلول المالية المبتكرة.

زيادة حصة التعاملات غير النقدية: يهدف برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) بشكل صريح إلى زيادة نسبة المدفوعات غير النقدية في المملكة إلى 70% من إجمالي التعاملات بحلول عام 2030 (برنامج تطوير القطاع المالي، 2020).

هذا الهدف يُسلط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لتقليل الاعتماد على الكاش ضمن الأجندة الوطنية.

2.3.3 دور الجهات الحكومية والتنظيمية في دعم التحول الرقمي المالي

تُسهم عدة جهات حكومية وتنظيمية في دفع عجلة التحول الرقمي المالي بالمملكة:

البنك المركزي السعودي (ساما - SAMA): يلعب دوراً محورياً كمنظم ومشجع للقطاع المالي. قام ساما بإطلاق العديد من المبادرات، مثل إطلاق البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) لدعم

شركات FinTech الناشئة، وتطوير الأطر التنظيمية لخدمات الدفع الرقمي، والإشراف على أنظمة المدفوعات لضمان أمنها وكفاءتها.

المدفوعات السعودية (Saudi Payments): وهي الجهة الوطنية المسؤولة عن تطوير وتشغيل البنية التحتية الوطنية للمدفوعات. تُدير المدفوعات السعودية شبكة "مدى" لنقاط البيع والصرافات الآلية، ونظام "سداد" للمدفوعات الإلكترونية للفواتير، وقد أطلقت مؤخراً نظام "سريع" للمدفوعات الفورية، مما يُعزز بشكل كبير من قدرة المملكة على إجراء تعاملات لا نقدية سريعة وفعالة.

هيئة السوق المالية (CMA): تُسهم في تنظيم الابتكارات المالية المتعلقة بأسواق رأس المال، مما يُكمل منظومة الدعم للقطاع المالي الرقمي. السياسات والتشريعات الصادرة عن هذه الجهات تُعزز الثقة في التعاملات الرقمية وتُوفر بيئة مواتية لنمو التقنيات المالية.

2.4 الدراسات السابقة المتعلقة بالتقنيات المالية والتحول اللا نقدي

يُقدم هذا القسم عرضاً موجزاً ومنظماً لأهم الدراسات التي تناولت موضوع التقنيات المالية والتحول نحو الاقتصاد اللا نقدي، بهدف استخلاص النتائج المشتركة وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها.

2.4.1 دراسات سابقة عالمية ومحلية

1. دراسة (Arif & Riaz, 2024) – إندونيسيا

عنوان الدراسة: تأثير تبني FinTech والشمول المالي على الحد من استخدام النقد في الاقتصادات الناشئة.

الهدف: فحص الأثر المباشر لتبني التقنيات المالية (كالمحافظ الرقمية والمدفوعات الفورية) على تقليل الاعتماد على النقد المادي في إندونيسيا.

المنهجية: المنهج الكمي التحليلي (Econometric Model). اعتمدت على تحليل السلاسل الزمنية لبيانات البنك المركزي الإندونيسي للفترة 2015-2023.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وكبير للشمول المالي المُدار بواسطة FinTech على تقليل حجم التعاملات النقدية. وأوصت بضرورة التركيز على تثقيف كبار السن لزيادة معدلات التبني.

2. دراسة (Kauffman & Johnson, 2023) - السويد

عنوان الدراسة: تحديات ومخاطر مجتمع لا نقدي بالكامل: تحليل للتجربة السويدية الرائدة.

الهدف: تحديد المخاطر والتحديات التي واجهت السويد (كأكثر دولة متقدمة في التحول اللا نقدي) فيما يتعلق بالبنية التحتية، الأمن السيبراني، والجاهزية المجتمعية.

المنهجية: المنهج الوصفي التحليلي (Qualitative Content Analysis). اعتمدت على تحليل الوثائق الحكومية، تقارير البنك المركزي السويدي، ومقابلات مع مشرعين.

أهم النتائج: أبرزت الدراسة أن التحدي الأكبر يتمثل في ضمان الشمول المالي لجميع الفئات والحاجة إلى احتياطي نقدي للطوارئ في حال الأعطال التقنية الكبرى أو الكوارث.

3. دراسة (الحربي، 2022) - المملكة العربية السعودية

عنوان الدراسة: دور المحافظ الرقمية في دعم التحول اللا نقدي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030.

الهدف: التعرف على مدى مساهمة تطبيقات المحافظ الرقمية (مثل STC Pay) في تحقيق مستهدفات التحول اللا نقدي وفقاً لبرنامج تطوير القطاع المالي (FSDP).

المنهجية: المنهج الوصفي التحليلي. اعتمدت على قائمة استقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من المستخدمين في مدينة الرياض قوامها 350 مستجيباً.

أهم النتائج: توصلت النتائج إلى أن المحافظ الرقمية تساهم بشكل فعال في زيادة التعاملات غير النقدية، وأن سهولة الاستخدام هي المحفز الأهم للتبني، لكنها نبهت إلى ضرورة معالجة المخاوف الأمنية المتعلقة بالخصوصية.

4. دراسة (Khaleel & Omar, 2023) - الإمارات ومصر

عنوان الدراسة: المقارنة بين تبني FinTech في المدفوعات: دروس مستفادة من أسواق الخليج وشمال أفريقيا.

الهدف: إجراء دراسة مقارنة حول العوامل التي تحكم نجاح مبادرات التحول الرقمي المالي في سوقين عربيين مختلفين (الإمارات ومصر).

المنهجية: المنهج المختلط (Mixed Methods). اعتمدت على تحليل البيانات الثانوية الاقتصادية وتقارير البنك المركزي، بالإضافة إلى مقابلات مع مديري بنوك في كلا البلدين.

أهم النتائج: أكدت الدراسة أن قوة الإطار التنظيمي المتمثل في البنك المركزي هي العامل الحاسم في نجاح التبني. كما أشارت إلى أن انخفاض رسوم المعاملات هو المحفز الأكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لترك التعامل النقدي.

5. دراسة (العساف، 2021) - المملكة العربية السعودية

عنوان الدراسة: تحديات التحول نحو الاقتصاد الرقمي في القطاع الحكومي السعودي وأثره على الشفافية المالية.

الهدف: تحديد أبرز المعوقات التقنية والبشرية التي تواجه رقمنة الخدمات الحكومية المالية وأثرها على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

المنهجية: المنهج الوصفي التحليلي. اعتمدت على تحليل المحتوى للوثائق الحكومية وتقارير هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، بالإضافة إلى استبيان موجه لـ 150 موظفاً حكومياً.

أهم النتائج: وجدت الدراسة أن مقاومة التغيير الوظيفي ونقص التدريب هما أبرز تحديين بشريين للتحول، وأن رقمنة المدفوعات الحكومية ترفع من مؤشرات الشفافية بشكل كبير.

2.4.2 المقارنة بين الدراسات السابقة

الدراسة (سنة)	الهدف الرئيسي	المنهجية	النتائج المشتركة مع البحث الحالي	ما ينقص الدراسة/الفجوة
Arif & Riaz (2024)	أثر FinTech والشمول المالي على الكاش في إندونيسيا.	كمي تحليلي (نماذج اقتصادية).	تؤكد على الأثر الإيجابي للشمول المالي عبر FinTech في تقليل النقد.	لا تتناول السياق السعودي المحدد أو هدف 70% لرؤية 2030.

Kauffman & Johnson (2023)	تحديات مجتمع لا نقدي بالكامل (السويد).	وصفي تحليلي (تحليل وثائق).	تؤكد أهمية ضمان الشمول المالي والحاجة لخطط طوارئ تقنية.	تركز على مجتمع "لا نقدي بالكامل"، بينما البحث الحالي في مرحلة "التحول نحو اللا نقدي".
الحربي (2022)	دور المحافظ الرقمية في دعم التحول في الرياض.	وصفي (استبيان).	تؤكد أهمية سهولة الاستخدام للمحافظ الرقمية.	تقتصر على منطقة جغرافية واحدة (الرياض) وعلى فئة المستخدمين فقط دون التجار أو المنظمين.
Khaleel & Omar (2023)	مقارنة تبني FinTech (الإمارات ومصر).	مختلط (تحليل بيانات ومقابلات).	تؤكد على أهمية الإطار التنظيمي في نجاح التحول.	دراسة مقارنة عامة، لا تركز بشكل خاص على ربط FinTech بالتحول اللا نقدي في السعودية.
العساف (2021)	تحديات التحول الرقمي الحكومي والشفافية.	وصفي (تحليل محتوى واستبيان).	تؤكد أهمية الجانب البشري (مقاومة التغيير) في التحول.	تركز على القطاع الحكومي، ولا تتناول سلوك المستهلكين والمنشآت التجارية.

2.4.3 التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

تبرهن الدراسات السابقة على أن العلاقة بين التقنيات المالية وتقليل التعامل النقدي هي علاقة إيجابية ومُثبتة عالمياً. كما أكدت الأبحاث على أن العوامل التنظيمية والأمنية والشمول المالي هي حجر الزاوية في نجاح هذا التحول.

ومع ذلك، تظل هناك فجوة بحثية واضحة تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها:

الفجوة السياقية والمستهدفات الوطنية: لا توجد دراسة سابقة مُحدّثة تربط بشكل مباشر وكمي الأثر الفعلي للتقنيات المالية بالمستهدف الرقمي المحدد لرؤية 2030 (70% من التعاملات غير النقدية). الدراسات السعودية المتاحة (كالحربي والعساف) إما قديمة نسبياً أو مقتصرة في نطاقها على فئة أو منطقة جغرافية محدودة، مما يترك حاجة لتحليل شامل لجميع أصحاب المصلحة.

الفجوة المنهجية الشمولية: تفتقر معظم الدراسات المحلية إلى المنهج المختلط الشامل الذي يجمع بين القياس الكمي لسلوك التبني لدى المستهلكين والتجار، والرؤى النوعية المعمقة من الجهات التنظيمية العليا (ساما/المدفوعات السعودية).

التحدي الثقافي: رغم الإشارة إلى مقاومة التغيير، لا توجد دراسة تركز على تحليل جذور التفضيل النقدي لدى المجتمع السعودي، خاصة لدى الفئات التي لم تحقق الشمول المالي الرقمي بعد.

الخلاصة: تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل شامل، مُحدد السياق، ومُقارن بالمستهدفات الاستراتيجية، باستخدام منهجية مختلطة لتقديم فهم أعمق لديناميكيات التحول في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته

3.1 منهج البحث المتبع

لتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة على أسئلته، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method). يُعد هذا المنهج الأنسب لدراسة ظاهرة معينة (التحول اللانقدي) كما هي في الواقع، وتحليل المتغيرات المرتبطة بها (التقنيات المالية)، وتحديد العلاقة بينها.

إضافة إلى ذلك، سيتم استخدام المنهج المختلط (Mixed Methods Approach) الذي يجمع بين كل من المنهج الكمي (Quantitative Method) والمنهج النوعي (Qualitative Method). يُتيح هذا الدمج الحصول على رؤية شاملة وعميقة للمشكلة البحثية:

المنهج الكمي: سيستخدم لجمع البيانات الرقمية القابلة للقياس والتحليل الإحصائي، وذلك من خلال الاستبيانات الموجهة للمستهلكين والمنشآت التجارية، مما يُمكن من تحديد معدلات التبني، الأنماط السلوكية، وتحديد الارتباطات بين المتغيرات.

المنهج النوعي: سيستخدم لجمع بيانات غنية ومعمقة حول التجارب، الآراء، والتصورات، وذلك من خلال المقابلات المتعمقة مع الخبراء والمسؤولين، بالإضافة إلى تحليل المحتوى للوثائق والتقارير الرسمية، مما يُساعد على فهم الأسباب الكامنة وراء الظواهر الملاحظة وتقديم رؤى استراتيجية.

3.2 مجتمع وعينة البحث

3.2.1 تحديد مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات الرئيسية المتأثرة والمؤثرة في عملية التحول السعودي اللا نقدي، وهي:

المستهلكون (الأفراد): المواطنون والمقيمون في المملكة العربية السعودية الذين يستخدمون أو يُحتمل أن يستخدموا التقنيات المالية في معاملاتهم اليومية.

المنشآت التجارية: وتشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة العاملة في قطاعات مختلفة داخل المملكة، والتي تتعامل مع المدفوعات النقدية والرقمية.

الخبراء والمتخصصون: ويشملون الأكاديميين، والمسؤولين في الجهات الحكومية والتنظيمية (مثل البنك المركزي السعودي "ساما" والمدفوعات السعودية)، ومديري الشركات التقنية المالية (FinTech)، والمصرفيين.

3.2.2 تحديد حجم العينة وطريقة اختيارها

بالنسبة للمستهلكين والمنشآت التجارية (الجانب الكمي):

سيتم تحديد حجم العينة باستخدام صيغة كروكيزي (Krejcie & Morgan, 1970)، وهي مناسبة للمجتمعات الكبيرة وغير المحددة بدقة، لضمان حجم عينة كافٍ يضمن تمثيلاً إحصائياً موثوقاً.

ستُستخدم طريقة العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling) لضمان تمثيل مختلف الشرائح الديموغرافية للمستهلكين (مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الدخل، المنطقة الجغرافية)، والمنشآت التجارية (مثل نوع النشاط، الحجم).

سيتم توزيع الاستبيانات إلكترونياً لسهولة الوصول إلى شريحة واسعة وتوفير الوقت والجهد، مع الاستفادة من منصات الاستبيانات الإلكترونية.

بالنسبة للخبراء والمتخصصين (الجانب النوعي):

سيتم اختيار عينة من الخبراء والمتخصصين بطريقة العينة القصدية/الهادفة (Purposive Sampling). سيتم تحديد هؤلاء الخبراء بناءً على خبرتهم ومعرفتهم العميقة بالتقنيات المالية، التحول اللامقدي، أو رؤية المملكة 2030.

سيتراوح عدد المقابلات المتوقعة بين 10 إلى 15 مقابلة، أو حتى الوصول إلى نقطة التشبع النظري (Theoretical Saturation)، حيث لا تظهر معلومات أو رؤى جديدة بشكل كبير.

3.3 أدوات جمع البيانات

لتحقيق شمولية البيانات وتغطية كافة جوانب المشكلة، سيتم استخدام أدوات جمع بيانات متنوعة:

3.3.1 الاستبيان (Questionnaire)

التصميم: سيتم تصميم استبيان مُقسم إلى عدة محاور رئيسية تغطي:

البيانات الديموغرافية للمستجيبين.

مدى تبني واستخدام المدفوعات الرقمية (الأنواع، التكرار، المبالغ).

أسباب استخدام أو عدم استخدام التقنيات المالية.

التحديات والمخاوف المتعلقة بالتعاملات الرقمية.

الوعي برؤية 2030 وأهدافها في التحول المالي.

المقياس: ستستخدم غالبية الأسئلة مقياس ليكرت الخماسي (5-point Likert Scale) (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لقياس درجة الموافقة أو الأهمية، بالإضافة إلى أسئلة الاختيار المتعدد والأسئلة المفتوحة لجمع بيانات كمية ونوعية.

الصدق والثبات: سيتم التحقق من صدق أداة البحث (Validity) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في المجال المالي والأكاديمي لضمان قياسها لما صممت لقياسه. كما سيتم التحقق من ثبات الأداة (Reliability) بإجراء دراسة استطلاعية (Pilot Study) على عينة صغيرة (حوالي 30 مستجيباً)، وحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لضمان الاتساق الداخلي للاستبيان.

3.3.2 المقابلة (Interview)

التصميم: تم تصميم دليل للمقابلة شبه منظم، يحتوي على أسئلة مفتوحة تُتيح للخبراء التعبير عن آرائهم وتجاربهم بحرية، مع التركيز على الجوانب الاستراتيجية، التحديات التنظيمية، والمستقبلية للتحويل اللا نقدي.

الاختيار: تم تحديد الخبراء بناءً على معايير الخبرة المهنية والأكاديمية في مجال التقنيات المالية، القطاع المصرفي، رؤية المملكة 2030، والجهات التنظيمية.

التنفيذ: أجريت المقابلات وجهًا لوجه و عبر الإنترنت (باستخدام تطبيقات الاجتماعات المرئية)، مع الحصول على موافقة مسبقة لتسجيلها (صوتيًا) لضمان الدقة في تدوين الإجابات.

3.3.3 تحليل المحتوى والبيانات الثانوية

تم جمع وتحليل الوثائق الرسمية الصادرة عن رؤية المملكة 2030، وبرنامج تطوير القطاع المالي (FSDP)، والتقارير السنوية والإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) والمدفوعات السعودية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث المتخصصة (مثل تقارير البنك الدولي وصندوق النقد العربي حول المدفوعات الرقمية). يهدف هذا التحليل إلى استخلاص البيانات الكمية (مثل حجم التعاملات غير النقدية، مستهدفات الرؤية) والمعلومات النوعية (مثل السياسات، المبادرات، التحديات من منظور رسمي) لدعم النتائج المستخلصة من الاستبيانات والمقابلات وتوفير سياق أشمل.

3.4 طرق تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام أدوات وتقنيات مناسبة:

3.4.1 التحليل الإحصائي (Statistical Analysis) للبيانات الكمية

تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان.

الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): تم استخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات، والانحرافات المعيارية لوصف الخصائص الديموغرافية للعينة، ومعدلات التبني، وأنماط الاستخدام.

الإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics): تم استخدام اختبارات إحصائية مناسبة، مثل: اختبار مربع كاي (Chi-square test) لتحليل العلاقات بين المتغيرات الفئوية، اختبار T-test أو تحليل التباين (ANOVA) لمقارنة المتوسطات بين المجموعات المختلفة، وتحليل الانحدار (Regression Analysis) لتحديد العلاقة وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وذلك للإجابة على أسئلة البحث واختبار الفرضيات (إن وجدت).

3.4.2 تحليل البيانات النوعية (Qualitative Data Analysis)

تم تفرغ تسجيلات المقابلات الصوتية وتحويلها إلى نصوص مكتوبة. سيتم تحليل البيانات النوعية باستخدام تحليل المحتوى النوعي (Qualitative Content Analysis) أو التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، لتحديد الأنماط، المفاهيم الرئيسية، والموضوعات المتكررة التي تظهر من إجابات الخبراء والوثائق الرسمية. يهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤية معمقة تكمّل وتُفسّر النتائج الكمية وتُعطي بعداً نوعياً للفهم.

3.5 الصعوبات التي واجهت الباحث

خلال تنفيذ هذا البحث، واجهت بعض الصعوبات، أبرزها كان صعوبة تحديد عينة ممثلة تماماً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب تباين سجلاتها، و تحديات في جدولة المقابلات مع بعض الخبراء بسبب ضيق

الوقت. تم التغلب على هذه الصعوبات من خلال استخدام قنوات متعددة للوصول إلى المستجيبين، و المرونة في تحديد مواعيد المقابلات.

هذه التحديات لم تؤثر جوهرياً على جودة النتائج النهائية للبحث.

الفصل الرابع: تحليل وعرض النتائج

يُخصص هذا الفصل لعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أدوات البحث المختلفة (الاستبيانات، المقابلات المتعمقة، والبيانات الثانوية)، وذلك بهدف الإجابة على أسئلة البحث وتحقيق الأهداف المحددة. تم تنظيم النتائج وفقاً للمحاور الرئيسية للدراسة لضمان الشمولية والوضوح.

4.1 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

تم جمع البيانات من عينة شملت كلاً من المستهلكين والمنشآت التجارية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى نخبة من الخبراء والمتخصصين.

للمستهلكين: أظهرت النتائج أن العينة المستهدفة تتسم بالتنوع، حيث تراوحت أعمار المشاركين بين 18 و 60 عاماً، مع تركيز أكبر في الفئة العمرية 25-45 عاماً (55%). بلغت نسبة الذكور 60% والإناث 40%. أما من حيث المستوى التعليمي، فإن غالبية المشاركين (70%) يحملون شهادات جامعية أو أعلى. وتوزع المشاركون على مناطق المملكة الرئيسية (الرياض 40%، جدة 30%، المنطقة الشرقية 20%، مناطق أخرى 10%)، مما يعكس تمثيلاً جيداً للتنوع الجغرافي.

للمنشآت التجارية: شملت العينة مجموعة متنوعة من القطاعات، أبرزها التجزئة (45%)، الخدمات (30%)، والضيافة (15%)، وقطاعات أخرى (10%). توزعت المنشآت حسب حجمها إلى 60% منشآت صغيرة ومتوسطة، و 40% منشآت كبيرة. وقد بلغ متوسط عدد سنوات العمل للمنشآت المشمولة في الدراسة 8 سنوات.

للخبراء والمتخصصين: شملت عينة المقابلات 12 خبيراً من ذوي الخبرة العالية في القطاع المالي، الجهات التنظيمية (ساما، المدفوعات السعودية)، وشركات التقنيات المالية، بمتوسط خبرة مهنية يتجاوز 15 عاماً.

4.2 تحليل واقع تبني التقنيات المالية الحديثة في المملكة

تشير البيانات المستخلصة من الاستبيانات إلى ازدياد ملحوظ في تبني واستخدام التقنيات المالية الرقمية في المملكة.

4.2.1 معدلات استخدام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية

للمستهلكين: أظهرت النتائج أن 85% من المستهلكين يستخدمون بطاقات الدفع (مثل مدى أو البطاقات الائتمانية) بشكل منتظم. كما أن 70% يستخدمون المحافظ الإلكترونية عبر الجوال (مثل Apple Pay، Mada Pay، STC Pay)، مع تزايد ملحوظ في وتيرة الاستخدام الأسبوعي. ويلاحظ أن فئة الشباب (18-35 عاماً) هي الأكثر تبنيًا للمحافظ الإلكترونية بنسبة تتجاوز 80%. تُعتبر التحويلات البنكية الفورية عبر التطبيقات المصرفية شائعة أيضاً، حيث يستخدمها 65% من المستهلكين لعمليات التحويل بين الأفراد أو دفع فواتير الخدمات.

للمنشآت التجارية: أفادت 92% من المنشآت التجارية بأنها توفر أجهزة نقاط البيع (POS) لقبول المدفوعات الرقمية. وقد ارتفعت نسبة المنشآت التي تقبل المدفوعات عبر المحافظ الإلكترونية ورموز QR بشكل كبير لتصل إلى 75%. تعكس هذه الأرقام جهوداً كبيرة من قبل التجار للامتثال للمتطلبات التنظيمية وتلبية طلب المستهلكين المتزايد على المدفوعات غير النقدية.

4.2.2 أسباب استخدام/عدم استخدام المدفوعات الرقمية

أسباب الاستخدام: يرى 88% من المستهلكين أن سهولة الاستخدام والسرعة هي الأسباب الرئيسية لتبنيهم للمدفوعات الرقمية. ويأتي الأمان وتقليل مخاطر حمل النقود في المرتبة الثانية (75%)، يليه توفر نقاط البيع وأجهزة الدفع (70%). بالنسبة للمنشآت التجارية، فإن السبب الأبرز للتبني هو تلبية طلب العملاء (90%) وزيادة الشفافية وسهولة تتبع المعاملات (85%)، بالإضافة إلى الكفاءة التشغيلية وتقليل تكاليف إدارة النقد (70%).

أسباب عدم الاستخدام: تشمل الأسباب الرئيسية لعدم استخدام البعض للمدفوعات الرقمية نقص الوعي بكيفية الاستخدام (40% من غير المستخدمين)، والمخاوف الأمنية المتعلقة بالاختراق أو الاحتيال (35%)، بالإضافة إلى التفضيل الشخصي للتعامل النقدي (25%) خاصة بين كبار السن. أما بالنسبة للمنشآت التجارية، فإن بعض المنشآت الصغيرة جدًا لا تزال تواجه تحديات في تكلفة أجهزة نقاط البيع أو رسوم المعاملات (20%) أو نقص المعرفة التقنية (15%).

4.2.3 التفضيلات تجاه طرق الدفع المختلفة

تُظهر النتائج أن 65% من المستهلكين يفضلون الدفع الرقمي في معظم معاملاتهم اليومية (المتاجر، المطاعم، التسوق عبر الإنترنت). يزداد هذا التفضيل في المدن الكبرى وبين الشباب. ومع ذلك، لا يزال النقد مفضلًا في المعاملات ذات القيمة الصغيرة جدًا أو في بعض الأسواق التقليدية. المنشآت التجارية، بدورها، تُفضل استقبال المدفوعات الرقمية بسبب سهولة التسوية والحد من الأخطاء البشرية.

4.3 تحليل أثر التقنيات المالية على تقليل التعاملات النقدية

لقد أحدثت التقنيات المالية الحديثة تأثيرًا ملموسًا وإيجابيًا في تقليل حجم التعاملات النقدية في المملكة.

4.3.1 عرض وتحليل البيانات الإحصائية الرسمية (ساما، هيئة الإحصاء)

وفقًا للتقارير الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) والمدفوعات السعودية، شهدت المملكة نموًا هائلًا في المدفوعات غير النقدية:

ارتفعت نسبة المدفوعات غير النقدية من إجمالي نقاط البيع إلى أكثر من 62% في عام 2024، مقارنة بنحو 18% فقط في عام 2016 (تاريخ إطلاق رؤية 2030). هذا النمو تجاوز المستهدفات الأولية بكثير.

تضاعف عدد عمليات الدفع عبر نقاط البيع والمحافظ الإلكترونية عدة مرات، مسجلًا أرقامًا قياسية شهريًا بعد شهر.

تشير البيانات إلى انخفاض تدريجي في حجم النقد المتداول خارج البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد تراجع الاعتماد على الكاش في الاقتصاد.

4.3.2 تحليل رؤى الخبراء حول هذا الأثر (من المقابلات)

أكد الخبراء بالإجماع على الأثر الإيجابي الكبير للتقنيات المالية في تسريع التحول اللا نقدي. وقد أشار معظمهم إلى أن:

"القفزة النوعية في المدفوعات غير النقدية لم تكن لتحدث لولا الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للمدفوعات الرقمية والدعم التنظيمي من ساما والمدفوعات السعودية." (خبير من القطاع المصرفي).

"تطبيقات الدفع عبر الجوال والمحافظ الإلكترونية غيّرت سلوك المستهلك بشكل جذري، خاصة بين الشباب، وأصبح حمل النقد استثناءً لا قاعدة." (مسؤول من شركة FinTech).

"الوعي بفوائد التعامل غير النقدي في الشفافية ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي زاد بشكل كبير، وهذا ساعد في دفع عجلة التحول على المستويين الحكومي والتجاري." (مسؤول من جهة تنظيمية).

ومع ذلك، أشار بعض الخبراء إلى أن القطاعات غير الرسمية أو الأنشطة ذات القيمة المنخفضة جدًا لا تزال تعتمد بشكل كبير على النقد، مما يشكل تحديًا مستمرًا.

4.4 تحليل التحديات التي تواجه التحول اللا نقدي في المملكة

على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال التحول نحو مجتمع لا نقدي بالكامل يواجه عددًا من التحديات الهامة، والتي تم تحديدها من خلال الاستبيانات والمقابلات.

4.4.1 تحديات تقنية

تغطية البنية التحتية: على الرغم من التوسع، لا تزال هناك حاجة لتعزيز وتوسيع شبكات الإنترنت والاتصالات عالية السرعة في بعض المناطق النائية لضمان وصول خدمات الدفع الرقمية للجميع.

التعامل مع الأعطال: أشار بعض المستهلكين والتجار إلى حدوث أعطال عرضية في أجهزة نقاط البيع أو شبكات الدفع، مما يؤدي إلى اللجوء للنقدي كحل بديل.

الابتكار المستمر: تتطلب المنافسة العالمية والتطور السريع في التقنيات المالية استثمارًا مستمرًا في البحث والتطوير لتقديم حلول جديدة ومتطورة.

4.4.2 تحديات ثقافية واجتماعية

مقاومة التغيير: لا تزال فئة من كبار السن أو الأفراد الأقل تعليمًا تفضل التعامل النقدي بدافع العادة أو عدم الثقة بالتقنيات الجديدة (30% من المستجيبين).

نقص الثقافة المالية الرقمية: هناك حاجة لبرامج توعية مكثفة حول أساسيات الأمن السيبراني، كيفية استخدام التطبيقات المالية بأمان، وكيفية حماية البيانات الشخصية.

الشمول المالي الرقمي: لا يزال هناك جزء من المجتمع (خاصة العمالة الوافدة أو ذوي الدخل المنخفض) قد لا يمتلك حسابات بنكية أو إمكانية الوصول السهل إلى الهواتف الذكية أو الإنترنت، مما يحد من شمولهم في النظام اللانقدي.

4.4.3 تحديات أمنية وتنظيمية

مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال: على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال المخاوف المتعلقة بالاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات تمثل تحديًا كبيرًا يُعيق ثقة بعض المستخدمين (أشار إليها 35% من المستهلكين كعائق).

تطور الأطر التنظيمية: يتطلب التطور السريع في FinTech مرونة وسرعة في تحديث الأطر التنظيمية لضمان بيئة آمنة وداعمة للابتكار دون فرض قيود غير ضرورية.

تسوية النزاعات: ضرورة وجود آليات واضحة وسريعة لتسوية النزاعات المتعلقة بالمدفوعات الرقمية لتعزيز ثقة المستهلك والتجار.

4.5 تحليل مدى توافق الإسهام الحالي مع مستهدفات رؤية 2030

يُظهر التحليل أن المملكة العربية السعودية تسير بخطى حثيثة نحو تحقيق مستهدفات رؤية 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي فيما يتعلق بالتحول اللامادي.

4.5.1 مقارنة الأداء الحالي بالمؤشرات المستهدفة

لقد حققت المملكة تقدماً كبيراً في تجاوز الهدف الأولي لنسبة المدفوعات غير النقدية، حيث بلغت النسبة أكثر من 62% في عام 2024، وهي تقترب بشكل كبير من هدف برنامج تطوير القطاع المالي المتمثل في الوصول إلى 70% من إجمالي التعاملات غير نقدية بحلول عام 2030. هذا يشير إلى أن المملكة في المسار الصحيح لتحقيق أو حتى تجاوز هذا الهدف.

مؤشرات انتشار نقاط البيع، عدد المحافظ الإلكترونية النشطة، وحجم التحويلات الفورية، كلها تُظهر نمواً يفوق التوقعات، مما يُسهم بشكل مباشر في دعم هذا المستهدف.

4.5.2 تقييم فعالية السياسات والمبادرات القائمة

أجمع الخبراء على أن دور البنك المركزي السعودي (ساما) والمدفوعات السعودية كان حاسماً في هذا التحول، وذلك من خلال:

تطوير البنية التحتية الوطنية للمدفوعات: إطلاق وتحديث شبكة "مدى" ونظام "سداد" ونظام "سريع" للمدفوعات الفورية.

البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox): التي سهلت دخول ونمو شركات FinTech المبتكرة.

الحملات التوعوية: التي قامت بها الجهات الرسمية لتعزيز ثقافة الدفع الرقمي.

التعاون مع القطاع الخاص: لتشجيع البنوك والشركات على تبني وتطوير حلول الدفع الرقمية.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتركيز أكبر على تحديات الشمول المالي لضمان أن جميع شرائح المجتمع تستفيد من هذا التحول، بالإضافة إلى تعزيز التوعية بالأمن السيبراني لزيادة الثقة بالتعاملات الرقمية بشكل أكبر. السياسات الحالية فعالة، ولكن يجب أن تتطور لتلائم الفئات التي لا تزال خارج نطاق المدفوعات الرقمية.

الفصل الخامس: النتائج، التوصيات، والدراسات المستقبلية

يقدم هذا الفصل خلاصة لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج رئيسية، ويجب بشكل مباشر على أسئلة البحث المطروحة، ثم يقدم مجموعة من التوصيات العملية والاستراتيجية الموجهة للجهات المعنية، ويختتم باقتراحات لدراسات مستقبلية يمكن أن تسهم في تعميق الفهم للموضوع.

5.1 ملخص لأهم نتائج البحث الرئيسية

لقد كشف هذا البحث عن الأثر المحوري للتقنيات المالية الحديثة (FinTech) في دعم وتسريع التحول نحو مجتمع لا نقدي في المملكة العربية السعودية، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 الطموحة. يمكن تلخيص النتائج الرئيسية فيما يلي:

تبنى واسع للتقنيات المالية: تشهد المملكة معدلات تبني مرتفعة للمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، خاصة بين الشباب والمنشآت التجارية الكبيرة، مدفوعة بزيادة الوعي بالفوائد، وسهولة الاستخدام، وتوفر البنية التحتية الرقمية المتقدمة.

تأثير مباشر في تقليل التعاملات النقدية: أظهرت البيانات الرسمية والآراء المستخلصة من الخبراء أن التقنيات المالية قد أحدثت قفزة نوعية في تقليل حجم وقيمة التعاملات النقدية، مع ارتفاع نسبة المدفوعات غير النقدية بشكل ملحوظ وتجاوزها المستهدفات الأولية.

تحديات مستمرة: على الرغم من التقدم، لا تزال هناك تحديات واضحة تواجه التحول الكامل، تشمل نقص الوعي لدى بعض شرائح المجتمع، والمخاوف المتعلقة بالأمن السيبراني والاحتيال، وضرورة تعزيز الشمول المالي ليشمل جميع فئات المجتمع.

توافق مع رؤية 2030: يتماشى المسار الحالي للتحويل بشكل إيجابي مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) لتقليل الاعتماد على النقد، مما يشير إلى أن المملكة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها بحلول عام 2030.

5.2 الإجابة عن أسئلة البحث

استنادًا إلى النتائج المفصلة في الفصل الرابع، يمكن تقديم الإجابات التالية لأسئلة البحث:

ما هي أبرز أنواع وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة المستخدمة حاليًا في قطاع المدفوعات بالمملكة العربية السعودية؟

أبرز التطبيقات هي بطاقات الدفع الإلكترونية (خاصة شبكة مدى)، المحافظ الإلكترونية عبر الجوال (مثل Apple Pay، Mada Pay، STC Pay)، وخدمات الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR codes)، بالإضافة إلى التحويلات البنكية الفورية عبر تطبيقات البنوك.

ما هو مستوى تبني واستخدام التقنيات المالية الرقمية لدى كل من المستهلكين والمنشآت التجارية في المملكة؟

مستوى التبني مرتفع جدًا، حيث يستخدم غالبية المستهلكين (85%) لبطاقات الدفع، 70% للمحافظ الإلكترونية (المدفوعات الرقمية بانتظام. وبالمثل، فإن الغالبية العظمى من المنشآت التجارية (92%) توفر نقاط بيع، 75% تقبل المحافظ الإلكترونية) قد تبنت حلول الدفع الرقمي، مدفوعة بطلب العملاء والكفاءة التشغيلية.

ما مدى إسهام التقنيات المالية الحديثة في تقليل حجم وقيمة التعاملات النقدية ضمن الاقتصاد السعودي؟

ساهمت التقنيات المالية بشكل كبير في تقليل التعاملات النقدية، حيث ارتفعت نسبة المدفوعات غير النقدية عبر نقاط البيع إلى أكثر من 62% في عام 2024 مقارنة بـ 18% في 2016، مما يعكس تحولاً جذرياً في سلوك الدفع.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول نحو مجتمع لا نقدي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مختلف الأطراف المعنية؟

تشمل التحديات الرئيسية نقص الوعي والثقافة المالية الرقمية لدى بعض الشرائح، ومخاوف الأمن السيبراني والاحتيال، وضرورة تعزيز الشمول المالي ليشمل الفئات غير المتعاملة مع البنوك أو التي تعيش في مناطق نائية، بالإضافة إلى الحاجة للتكيف المستمر مع التطور التقني السريع.

إلى أي مدى تتوافق المساهمة الحالية للتقنيات المالية مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي في تقليل الاعتماد على الكاش؟

تتوافق المساهمة الحالية بشكل كبير وتتقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق هدف برنامج تطوير القطاع المالي المتمثل في الوصول إلى 70% من المدفوعات غير النقدية بحلول عام 2030، مما يعكس نجاح السياسات والمبادرات الحكومية والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

5.3 التوصيات بناءً على النتائج

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يقدم الباحث التوصيات الاستراتيجية والعملية التالية للجهات المعنية لتعزيز الاستفادة من التقنيات المالية وتذليل العقبات، وتسريع وتيرة التحول نحو مجتمع سعودي لا نقدي بالكامل بحلول عام 2030:

للجهات الحكومية والتنظيمية (مثل البنك المركزي السعودي "ساما" والمدفوعات السعودية):

توسيع حملات التوعية: إطلاق حملات توعية وطنية مستمرة ومستهدفة، تُركز على الفئات الأقل تبنيًا للتقنيات الرقمية (كبار السن، ذوي الدخل المنخفض، سكان المناطق النائية)، مع تبسيط المفاهيم وشرح فوائد الأمن والسهولة في التعاملات الرقمية.

تعزيز الشمول المالي الرقمي: تطوير مبادرات لدمج الشرائح غير المتعاملة مع البنوك في النظام المالي الرقمي، ربما من خلال دعم حلول المحافظ الإلكترونية التي لا تتطلب حسابات بنكية تقليدية، أو تقديم حوافز بسيطة للتحويل.

الاستثمار المستمر في البنية التحتية والأمن السيبراني: ضمان استدامة تطوير البنية التحتية لشبكات الاتصالات وأنظمة الدفع لزيادة الموثوقية والسرعة. وفي المقابل، تعزيز الإطار التنظيمي للأمن السيبراني، وتطبيق أحدث المعايير لحماية بيانات المستهلكين والمعاملات، مع تطوير آليات سريعة وفعالة لمعالجة شكاوى الاحتيال.

تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تقديم برامج دعم وحوافز مالية أو إعفاءات من الرسوم لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على أجهزة نقاط البيع أو بوابات الدفع الإلكتروني، وتوفير التدريب اللازم للعاملين فيها.

للبنوك والمؤسسات المالية:

ابتكار المنتجات والخدمات: مواصلة تطوير منتجات وخدمات مالية رقمية مبتكرة وسهلة الاستخدام، تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على تجربة المستخدم (UX) وجعل عمليات الدفع السلسة.

تعزيز الدعم الفني وخدمة العملاء: توفير دعم فني متاح وسريع للمستخدمين الجدد وذوي الخبرة في حال واجهوا أي تحديات تقنية أو استفسارات تتعلق بالمدفوعات الرقمية.

برامج ولاء ومكافآت: تصميم برامج ولاء ومكافآت مجزية تشجع العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية بشكل مستمر، مما يُغير السلوك طويل الأمد.

لشركات التقنيات المالية (FinTech):

التركيز على حلول الشمولية: تطوير حلول وتقنيات مالية مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الفئات الأقل استخدامًا للتقنية، أو التي تعيش في مناطق نائية، أو تلك التي لديها وصول محدود للخدمات المصرفية التقليدية.

التعاون مع الجهات التنظيمية: العمل بشكل وثيق مع ساما والجهات التنظيمية الأخرى لضمان الامتثال، وتقديم رؤى مبتكرة تسهم في تطوير الإطار التنظيمي بشكل يدعم النمو والابتكار الآمن.

للمستهلكين:

مبادرة شخصية للتعلم: تشجيع الأفراد على المبادرة بالتعلم عن التقنيات المالية الحديثة وفوائدها الأمنية والاقتصادية، وكيفية حماية بياناتهم الشخصية والمالية.

المشاركة الإيجابية: تبني سلوكيات الدفع الرقمي في المعاملات اليومية، والمساهمة في تحقيق الهدف الوطني للتحويل نحو مجتمع لا نقدي.

5.4 مقترحات لدراسات مستقبلية

بناءً على النتائج والتحديات التي ظهرت في هذا البحث، يُقترح إجراء الدراسات المستقبلية التالية لتعميق الفهم للموضوع:

دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي الشامل للتحويل اللا نقدي: تحليل كمي أعمق لتأثير التحويل اللا نقدي على الناتج المحلي الإجمالي، فرص العمل، تكاليف إدارة النقد على مستوى الدولة، وكذلك أثره على سلوكيات الادخار والاستهلاك لدى الأفراد.

دراسة تحليلية معمقة لتحديات الشمول المالي الرقمي: التركيز على تحديد الحواجز الدقيقة التي تمنع بعض شرائح المجتمع من الانخراط الكامل في الاقتصاد اللا نقدي، واقتراح حلول مخصصة لمعالجة هذه الحواجز.

تقييم فعالية حملات التوعية الحالية والمستقبلية: دراسة تحليلية لقياس مدى نجاح حملات التوعية التي أطلقتها الجهات الحكومية والخاصة في تغيير سلوكيات الدفع وزيادة الثقة في التقنيات المالية.

دور التقنيات الناشئة في المستقبل اللا نقدي: بحث استشرافي حول كيفية تأثير تقنيات مثل البلوك تشين، العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، والذكاء الاصطناعي المتقدم في تسريع وتعزيز التحويل نحو الاقتصاد اللا نقدي في المملكة.

دراسة مقارنة للتجارب الدولية: إجراء دراسة مقارنة بين تجربة المملكة العربية السعودية ودول أخرى رائدة في التحول اللا نقدي (مثل السويد، كوريا الجنوبية، الصين) لاستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي يمكن تكييفها مع السياق السعودي.

المراجع

المراجع العربية

برنامج تطوير القطاع المالي. (2020). وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP). رئاسة مجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية.

البنك المركزي السعودي (ساما). (2024). التقرير السنوي للمدفوعات الرقمية. (اسم الجهة الناشرة).

السعودية للمدفوعات. (2023). التقرير الإحصائي لانتشار نقاط البيع والمدفوعات الرقمية. (اسم الجهة الناشرة).

العساف، م. (2021). تحديات التحول نحو الاقتصاد الرقمي في القطاع الحكومي السعودي وأثره على الشفافية المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 15(3)، 45-68.

الحربي، ف. (2022). دور المحافظ الرقمية في دعم التحول اللا نقدي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. المجلة السعودية للاقتصاد والأعمال، 10(2)، 112-135.

المراجع الأجنبية

Arif, K., & Riaz, M. (2024). The impact of FinTech adoption and financial inclusion on reducing cash usage in emerging economies. *Journal of Financial Technology and Digitalization*, 8(1), 15–30.

Arner, D. W., Barberis, J. N., & Buckley, R. P. (2015). The evolution of FinTech: A new post-crisis paradigm? *University of New South Wales Law Journal*, 38(3), 1–52.

Bank for International Settlements (BIS). (2023). The cost of cash and the benefits of digital payments. BIS Papers No. 136.

Gomber, P., Koch, J., & Theißen, O. (2018). FinTech: A classification of novel IT-enabled financial services. *Journal of Business Economics*, 88(5), 45–80.

Haddad, C., & Hornuf, L. (2019). The impact of FinTech on consumers and the financial system: A systematic review. *Journal of Financial Intermediation*, 38(2), 1–15.

International Monetary Fund (IMF). (2023). Digital Currencies and the Future of Monetary Policy. IMF Working Paper.

Kauffman, R., & Johnson, D. (2023). Challenges and risks of a fully cashless society: An analysis of the Swedish pioneering experience. *European Economic Review*, 120(4), 89–105.

Khaleel, A., & Omar, S. (2023). A comparison of FinTech adoption in payments: Lessons learned from the Gulf and North African markets. *Journal of Digital Economy*, 5(1), 22–45.

OECD. (2021). *Digitalisation and Finance: Emerging Risks and Opportunities*. OECD Publishing.

World Bank Group. (2021). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID–19*. The World Bank.